

Distr.
GENERAL

A/54/93
6 May 1999
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والخمسون
البند ١١٧ (ب) من القائمة الأولية*

مسائل حقوق الإنسان: مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك
النهج المختلفة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان
والحريات الأساسية

رسالة مؤرخة ٥ أيار/ مايو ١٩٩٩ موجهة إلى الأمين العام
من الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم البيان الصادر عن رئاسة الاتحاد الأوروبي في ٤ أيار/ مايو ١٩٩٩ بشأن
عقوبة الإعدام في أوغندا (انظر المرفق).

وأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق الجمعية العامة.

(توقيع) ديتر كاستروب
الممثل الدائم لألمانيا
لدى منظمة الأمم المتحدة

المرفق

[الأصل: بالانكليزية والفرنسية]

بيان صادر في ٤ أيار/ مايو ١٩٩٩ عن رئاسة الاتحاد الأوروبي بشأن عقوبة الإعدام في أوغندا

يعرب الاتحاد الأوروبي عن أسفه البالغ لإعدام ٢٨ مواطنا أوغنديا في ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٩، ولقيام السلطات أوغندية بالتالي بالإخلال بقرار الوقف الفعلي لعمليات الإعدام الذي طبقتة أوغندا منذ عام ١٩٩٦، ويشعر الاتحاد الأوروبي بالأسف لأن اتصالاته بالسلطات أوغندية من أجل إبدال الأحكام لم تلق أذانا صاغية.

ويرى الاتحاد الأوروبي أن إلغاء عقوبة الإعدام يسهم في تعزيز الكرامة الإنسانية والتطوير التدريجي لحقوق الإنسان.

ويعلق الاتحاد الأوروبي أقصى أهمية على احترام الحق في الحياة المنصوص عليه في المادة ٣ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

ويؤيد الاتحاد الأوروبي بقوة محاربة الجريمة والإرهاب ولكنه لا يعترف بعقوبة الإعدام كأداة ناجعة لمنع الجريمة. ويرى الاتحاد الأوروبي أن اللجوء إلى تطبيق عقوبة الإعدام، وخاصة بهذه الأعداد، قد يؤدي على العكس إلى زيادة مستويات العنف العالية بالفعل السائدة في أوغندا.

ويعمل الاتحاد الأوروبي بدأب على الإلغاء العالمي لعقوبة الإعدام؛ ويدعو السلطات أوغندية إلى استئناف قرار وقف تنفيذ عمليات الإعدام.

وتتفق في الرأي مع هذا البيان بلدان وسط وشرق أوروبا وهي إستونيا وبلغاريا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا، وقبرص البلد المنتسب، والبلدان الأعضاء في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة والأعضاء في المنطقة الاقتصادية الأوروبية.
